Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 3, 2025, 6351

Deanship of Scientific Research

Biden's Policy towards the Palestinian-Israeli conflict Opportunities for Change and Limits of Influence

Ali Fahhad Alsardi *

Embassy of The Hashemite, Kingdom of Jordan/Abu Dhabi /Consular Section

Received: 12/12/2023
Revised: 7/2/2024
Accepted: 29/2/2024
Published online: 2/2/2025

* *Corresponding author:*
alsardi.alif@gmail.com

Citation: ALsardi, A. F. (2025). Biden's policy towards the Palestinian-Israeli conflict Opportunities for change and limits of influence. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(3), 6351.
https://doi.org/10.35516/hum.v52i3.6351

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objective: Analyzing Biden's policy towards the Palestinian-Israeli conflict by linking it to various variables to determine the extent to which it motivates Biden's policy to respond to the requirements of managing this conflict towards a political settlement.

Methods: Analyzing Biden's policy objectively, considering its connection to various variables, relying on the deductive, descriptive, and comparative approaches, aiming to answer the study's problem questions and test hypotheses that stem from the relationship between the Palestinian-Israeli conflict and multiple dependent variables.

Results: Biden's policy has remained bound by Trump's decisions, demonstrating a steadfast commitment to Israel's security, as evidenced by his stance on the "Al-Aqsa Flood."

Conclusion: The Biden administration has reverted to managing the Palestinian-Israeli conflict driven by a set of variables in the region, but its policy towards this conflict has remained captive to Trump's decisions and his vision for its resolution. Consequently, Biden's policy has bolstered Israel's gains and security at the expense of the rights and demands of the Palestinian people.

Keywords: Palestinian-Israeli conflict, Palestinian issue, Biden's policy, Trump's policy, Middle East.

سياسة الرئيس الأمريكي بايدن تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي فرص التغيير وحدود التأثير

علي فهاد السردي*

وزارة الخارجية الأردنية، السفارة الأردنية ، أبو ظبي، القسم القنصلي

ملخّص

الأهداف: تحليل سياسة بايدن تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وذلك من خلال ربطها بالعديد من المتغيرات لتحديد مدى تحفيزها لسياسة بايدن على التجاوب مع متطلبات إدارة هذا الصراع باتجاه تسوية سياسية.

المنهجية: تطلب تحليل سياسة بايدن بطريقة موضوعية تأخذ بعين الاعتبار ارتباطها بالعديد من المتغيرات. وتم الاعتماد على المنهج التحليلي والوصفي والمنهج المقارن، وذلك بهدف الإجابة عن تساؤلات مشكلة الدراسة، واختبار الفرضيات التي تنطلق من وجود علاقة ارتباطية بين الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وأكثر من متغير تابع.

النتائج: بقيت سياسة بايدن أسيرة قرارات ترامب مظهراً التزاماً صلباً بأمن إسرائيل والذي تجلى في موقفه من عملية طوفان الأقصى.

الخلاصة: عادت إدارة بايدن لإدارة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مدفوعةً بجملة من المتغيرات في المنطقة، لكن سياسته تجاه هذا الصراع بقيت أسيرة قرارات ترامب ورؤيته لحله، فسياسة بايدن عززت مكاسب إسرائيل وأمنها على حساب حقوق الشعب الفلسطيني ومطالبه.

الكلمات الدالة: الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، القضية الفلسطينية ، سياسة بايدن ، سياسة ترامب ، الشرق الأوسط.

مقدمة

يعتبر الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من أكثر عوامل التوتر وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط لتشعبه في العديد من الملفات الإقليمية، ولذلك ظل مسار هذا الصراع وتطوره يتأثر بتفاعلات بيئته الإقليمية وسياسة الولايات المتحدة تجاهه، فبينما ساهم الدعم الإيراني للمقاومة في غزة في استمرار جذوة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تعمل الولايات المتحدة على إدارة هذا الصراع باتجاه حله عبر تسوية سياسية، لكن سياسة ترامب شكّلت خروجاً عن سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة بمجموعة من القرارات أراد بها إنهاء الصراع دون حل يلبي مطالب الشعب الفلسطيني، لذلك حمل وصول بايدن إلى البيت الأبيض الكثير من التوقعات والآمال الفلسطينية بعودة السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى سابق عهدها، فالتراجع عن قرارات ترامب شكل أهم ملامح سياسة بايدن تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، لذلك تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على هذه السياسة وتوضيح مدى افتراقها عن سياسة سلفه ترامب من خلال فريق بايدن للسياسة الخارجية، وتحليل مفردات سياسته تجاه القضية الفلسطينية، وتصاعد نفوذ التقدميين في الحزب الديمقراطي، وجهود هذه الإدارة لتطبيع العلاقات السعودية - الإسرائيلية.

مشكلة الدراسة

رأت إدارة بايدن في التغيرات التي شهدها الشرق الأوسط محفزاً للعودة لإدارة ملف الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي انطلاقاً من إرث ترامب، وفي ظل زيادة تأثير اليساريين في الحزب الديمقراطي ونشاطهم المؤيد للقضية الفلسطينية، لذلك يطرح هذا البحث إشكالية محددة تتمحور حول ملامح ومفردات سياسة بايدن تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، لكن مآلات قرارات ترامب في الموضوع الفلسطيني، وطبيعة التغيرات التي تشهدها المنطقة، وعملية طوفان الأقصى فرضت تصريف الإشكالية الرئيسية إلى التساؤلات الآتية:

- ما دوافع بايدن للاستدارة نحو صراعات الشرق الأوسط؟
- ما تأثير ترامب على الموضوع الفلسطيني؟
- هل ستتجاوز سياسة بايدن تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي إرث ترامب وضغوط التقدميين في الحزب الديمقراطي؟
- ما موقف بايدن من عملية طوفان الأقصى؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل التغيرات التي دفعت الولايات المتحدة لإعادة الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وتسليط الضوء على الموضوع الفلسطيني في ظل قرارات ترامب، كما تهدف الدراسة لتناول سياسة بايدن تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال تحديد مضمون هذه السياسة، والكشف عن توجهات فريق بايدن تجاه الموضوع الفلسطيني، وتوضيح تأثير تزايد قوة اليساريين في مجلس الشيوخ على الوضع الفلسطيني، بالإضافة لتسليط الضوء على موقف إدارة بايدن من عملية طوفان الأقصى.

أهمية الدراسة

تناول الباحثون والأكاديميون على مدى سنوات طويلة السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية للوقوف على أي تطور في هذه السياسة، لكن سياسة بايدن تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي جاءت في ظروف خاصة حتمت تناولها وفق مقاربة جديدة مما أكسبها أهمية كبيرة، حيث تمت مقاربة هذا الصراع من خلال الجوانب الآتية:

- تحليل البيئة الإقليمية والدولية المحفزة لتبني هذه السياسة.
- تسليط الضوء على الوضع الفلسطيني في ظل إدارة ترامب لتحديد مدى تجاوز بايدن لقرارات سلفه.
- قراءة التحولات التي شهدتها تركيبة الحزب الديمقراطي لتوضيح ضغوط التقدميين على بايدن لتعديل سياسته تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.
- تحليل موقف بايدن من عملية طوفان الأقصى.

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية: لم تستجب سياسة بايدن لمتطلبات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فهي لم تحمل أي مضامين تتجاوز سياسة سلفه ترامب، وإنما تجنبت سياسته اتخاذ أي قرار يؤدي إلى خسارة إسرائيل المكاسب التي حصلت عليها خلال عهد ترامب.

منهجية البحث

جمع الباحث بين العديد من مناهج البحث لإتمام دراسته الأول هو المنهج الوصفي والتحليلي، ويعتبر هذا المنهج مناسب لموضوع البحث كونه يساعد في رصد الظواهر السياسية المؤثرة في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ومن ثم تحليل هذه الظواهر للوقوف على مدى تأثره بها، كما يساعد هذا المنهج في تتبع موقف بايدن من عملية طوفان الأقصى وإدارته لهذا الموقف، ولتحديد مدى تجاوز سياسة بايدن تجاه الموضوع الفلسطيني لقرارات ترامب استخدم الباحث المنهج المقارن للمقارنة بين سياستي بايدن وترامب تجاه الموضوع الفلسطيني، وتتوافق مناهج البحث التي اعتمد عليها الباحث مع تساؤلات مشكلة الدراسة.

الدراسات السابقة

يحاول الباحثون والأكاديميون تتبع تطور سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، أما الدراسات المحكمة التي تتناول سياسة بايدن بهذا الشأن فهي ما تزال شحيحة، وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

- دراسة عادل رفيق. (2021). بعنوان: "استراتيجية إدارة بايدن تجاه القضية الفلسطينية". وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الأضرار التي تسببت بها قرارات ترامب بشأن الموضوع الفلسطيني، وتقديم مجموعة من النصائح والوجهات لإدارة بايدن لبناء استراتيجيتها تجاه القضية الفلسطينية لتجاوز الأضرار التي تسببت بها قرارات ترامب، كما أراد الباحث عبر هذه النصائح عودة الولايات المتحدة لإدارة ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليل للإحاطة بالواقع الفلسطيني بعد قرارات ترامب، وتقدير الإجراءات التي يجب أن تتخذها إدارة بايدن لدفع عملية السلام وتطبيق حل الدولتين، وقد خلصت الدراسة ضرورة إلى اعتماد التفاوض كأساس لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والتراجع عن جميع القرارات التي اتخذها ترامب بشأن الموضوع الفلسطيني، ودعم الحقوق الفلسطينية، وتقييد الاستيطان، وإعادة تفعيل الدور الأمريكي.

- دراسة داود تلحمي. (2021). بعنوان: "إدارة بايدن والشأن الفلسطيني – انفراجات محدودة وحلول مؤجلة"، ويهدف البحث إلى تحليل التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية بمقرها في بروكسل وواشنطن والذي تضمن مجموعة من المقترحات لإدارة بايدن للتعامل مع الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، بهدف تلميع صورة الولايات المتحدة بعد القرارات التي اتخذها ترامب للتعامل مع الموضوع الفلسطيني، وفي مقدمة هذه المقترحات التراجع عن بعض قرارات ترامب، وضرورة دعم حل الدولتين، واعتمد الباحث على منهج التحليلي لتسليط الضوء على مضمون التقرير، والكشف عن أهم المقترحات، وقد خلصت الدراسات إلى نتيجة مفادها أن تبني إدارة بايدن لقرارات تنصف الشعب الفلسطيني إنما يعتمد على تبني موقف عربي موحد يدعم حقوق الشعب الفلسطيني، بما يدفع الإدارة الأمريكية لإنصافه، ولذلك ترى الدراسة أن الحل ما يزال غير قريب.

- دراسة عبد الله مصباح محمد أبو داير. (2023). بعنوان: "الوضع الفلسطيني بين إدارتي ترامب وبايدن"، وتهدف الدراسة إلى تحليل الواقع الذي آلت إليه القضية الفلسطينية بعد قرارات ترامب وسياسته تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ثم الانتقال لتحليل سياسة الرئيس بايدن تجاه هذا الصراع، وذلك كمقدمة للوقوف على مقدار التغيير الذي طال القضية الفلسطينية بعد تولي الرئيس بايدن منصب الرئاسة، وقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي لتحليل الواقع الفلسطيني في ظل سياسة كل من الرئيس ترامب والرئيس بايدن تجاه المسألة الفلسطينية، كما اعتمد الباحث على المنهج المقارن للمقارنة بين تداعيات كل من سياسة الرئيس ترامب والرئيس بايدن على الوضع الفلسطيني، ويكمن حصر أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن إدارة بايدن ما هي إلا امتداد للإدارات السابقة بما فيها إدارة ترامب، ولذلك فإن بايدن لن يخرج عن خطى أسلافه ممن تولوا إدارة البيت الأبيض فيما يخص القضية الفلسطينية.

نلاحظ أن هذه الدراسات اكتفت بتسلط الضوء على سياسة بايدن بشكل مباشر دون ربطها بأي متغير، بينما تنفرد هذه الدراسة بتحليل سياسة بايدن تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في إطار العديد من المتغيرات التي واكبت تبلور هذه السياسة وتفاعلها مع الوضع الفلسطيني.

المحور الأول: استدارة بايدن نحو صراعات الشرق الأوسط وأزماته

انتهج الرئيس باراك أوباما وخلفه دونالد ترامب استراتيجية التوجه نحو آسيا، والتي أدت إلى تقليص دور واشنطن وحضورها في العديد من القضايا والصراعات في الشرق الأوسط، مما أفضى إلى تغيرات عميقة في خارطة النفوذ والسيطرة على هذه المنطقة، والفواعل الإقليمية والدولية المؤثرة في سياساتها، وكان لهذه التغيرات دور واضح في بلورة دوافع الرئيس "جو بايدن" لإعادة تقييم حضور الولايات المتحدة ودورها في صراعات الشرق الأوسط لإعادة الانخراط فيها من جديد، وفي مقدمتها الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي باعتباره يحتل مكانة محورية في سياسة الولايات المتحدة تجاه هذه المنطقة، وهو مؤشر على استدارة واشنطن مرة أخرى نحو الشرق الأوسط للتأثير في توازنات القوى التي تحكمه (يونغ، 2018)، ومن أهم دوافع بايدن لإعادة تفعيل حضور الولايات المتحدة في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي الآتي:

- يشهد جنوب وجنوب شرق آسيا حالة من التوازن في ظل تراكم مؤشرات صعود الصين كقوة عظمى، وسعيها للهيمنة على جوارها الإقليمي، (محمد

، 2022، 358) مما دفع بإدارة كل من أوباما وترامب إلى تبني سياسة التوجه شرقاً، وكل لهذا التحول تداعيات عميقة نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والذي شهد انحساراً واضحاً بدأت مؤشراته بافتقار إدارة أوباما لأي رؤية لإدارة الأزمة الليبية على الرغم من قيادتها للتحالف الدولي عام 2011 الذي تسبب بسقوط نظام معمر القذافي، كما ترتب على إحجام واشنطن عن التأثير في الحدث السوري إفساح المجال أمام تدخل روسيا عسكرياً في سورية، وتعزيز نفوذها السياسي والعسكري في المنطقة، وفي عام 2019 أظهر الولايات المتحدة جانباً مهماً من سياسة التوجه نحو آسيا، والذي تمثّل في التخلي عن التزامها بأمن حلفائها في الخليج العربي عندما قامت قوات الحوثي المدعومة من إيران بقصف مجمع أرامكو النفطي في السعودية في تحدٍ صريح ومباشر للوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي دون أن تبادر واشنطن بأي رد عسكري ضد إيران، وفي عام 2018 أعلن الرئيس ترامب الانسحاب الأمريكي من سورية لتسارع روسيا للسيطرة على المواقع التي أخلتها القوات الأمريكية (عبد الرحيم، 2022، 255)، وفي مقابل هذا التراجع تصاعد النفوذ الروسي والصيني في الشرق الأوسط على الصعيد السياسي والاقتصادي، وتوظيفه لتغيير موازين القوى لصالحها مستغلة رغبة العديد من القوى الإقليمية في إفساح المجال أمام دور روسي وصيني يوازن الدور الأمريكي في الشرق الأوسط من خلال التأسيس لشراكات استراتيجية جديدة مع موسكو وبكين (هلال، 2015).

- يمثل أمن إسرائيل أولى أوليات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهو محدد رئيسي لسياساتها تجاه المنطقة، لكن إدارة بايدن كما الإدارات السابقة تواجه معضلة تحقيق التوازن بين ممارسة الضغوط على تل أبيب دون تعريض أمنها للخطر، فالولايات المتحدة مرغمة على ممارسة الضغوط على إسرائيل لتحقيق تقدم في الملف النووي الإيراني، وفي عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، وأيضاً لإنجاز التطبيع بين إسرائيل والسعودية التي تشترط إحراز تقدم في مسار القضية الفلسطينية، ولذلك شكّلت هذه الاعتبارات مقدمات عودة الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط من بوابة إسرائيل، فإدارة بايدن عازمة على التراجع عن القرارات التي اتخذها ترامب بشأن الملف النووي الإيراني والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، باعتبار سياسته تجاه هذين الملفين تشكل جوهر سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، وجزءاً مهماً من التزامها بأمن إسرائيل (سكر، 2023).

- يعتبر الشرق الأوسط من أهم ساحات التنافس الدولي باعتبار أن امتلاك النفوذ والسيطرة على سياساته وتوازناته ركيزة أساسية لتحقيق مكانة دولية مؤثرة في بنية العلاقات الدولية، وقد ازدادت أهميته في ظل التغيرات التي عصفت به وتسببت في خلخلة توازنات القوى التي تحكمه وتصدع نظامه الإقليمي، وفي مقدمتها سياسة واشنطن للتوجه نحو آسيا التي أدت لخسارتها احتكار الهيمنة على الشرق الأوسط، بالإضافة للأزمات التي اندلعت على خلفية أحداث الربيع العربي بسبب الاستقطاب الدولي والإقليمي الحاد حولها، والفوضى وعدم الاستقرار الذي عمَّ المنطقة على أثرها (آل مياح، 2020، 220 - 228)، وكان لهذا المناخ الصراعي الذي هيمن على الشرق الأوسط دور فاعل في تشجيع العديد من القوى الدولية والإقليمية للدخول في تنافس على النفوذ والسيطرة في منطقة ما تزال الولايات المتحدة تمتلك فيها العديد من المصالح الحيوية والمسؤوليات والالتزامات الثابتة تجاه إسرائيل (سالم، 1010)، ولمنع هذه القوى من التمدد في الشرق الأوسط تعمل إدارة بايدن تصويب سياستها الخارجية للعودة إليه بهدف قطع الطريق على روسيا والصين وبعض القوى الإقليمية الأخرى من ملء الفراغ الاستراتيجي الذي نتج عن تراجع الاهتمام الأمريكي في الشرق الأوسط (عبد الله، 2022، 170).

- تسببت الحرب الروسية - الأوكرانية في تراجع ثقة السعودية والإمارات ومصر بالحليف الأمريكي، ودفعها لإقامة شراكات استراتيجية مع روسيا والصين في مؤشر على رفضها لضغوط الولايات المتحدة التي أسقطت هذه الدول من حساباتها الاستراتيجية في إطار سياستها للتوجه نحو آسيا، كما تبنت هذه الدول رؤية استقلالية تجاه الاختلالات التي يشهدها النظام الدولي، وضرورة معالجتها لضمان المساواة بين الوحدات الفاعلة في بنية النظام الدولي، وبرزت السعودية بموقف واضح مستقل في مواجهة أزمة الطاقة التي تسببت بها الحرب الروسية – الأوكرانية من خلال عدم التجاوب مع المطالب الأمريكية لرفع الإنتاج، وهو موقف يدل على عدم الرضى السعودي عن سياسة واشنطن تجاه العديد من المسائل في مقدمتها الاتفاق النووي الإيراني، وقد أظهرت هذه الحرب أهمية الدول النفطية في الشرق الأوسط لتجاوز الأزمة الخانقة التي تسبب بها النقص في إمدادات الطاقة إلى القارة الأوروبية (ناجح، 2023)، ومن جهة أخرى ساهم الاعتماد الروسي على المسيرات الإيرانية في ضرب الأهداف الأوكرانية في إعطاء الفرصة لإيران لمناكفة الولايات المتحدة من خلال مشاركة مسيّراتها في مواجهة الدعم العسكري الأمريكي لأوكرانية، وإظهار هذه المشاركة كخطر جديد يدق أبواب القارة الأوروبية، وذلك في ظل مخاوف من محاولتها إعادة إنتاج المكاسب التي حققتها من مشاركتها في حرب أفغانستان 2001، وحرب العراق 2003 ضد القوات الأمريكية، عبر مشاركة مسيراتها في الحرب الروسية – الأوكرانية، مما سيعزز من قدرتها على منافسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وإضعاف هيمنتها لصالح تمدد النفوذ الروسي على أرضية الشراكة الاستراتيجية مع إيران (عز العرب، 2023، 44 - 47). ويمكن ملاحظة أن هذه التداعيات كان لها دور واضح في دفع الولايات المتحدة لإعادة الاهتمام بالشرق الأوسط من خلال الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ذلك أن أي تسوية لهذا الصراع لا بد أن تمر عبر السعودية ومصر وإيران بسبب الترابط بين ساحات الصراع في هذه المنطقة.

المحور الثاني: تداعيات سياسات ترامب على الوضع الفلسطيني

شكل دونالد ترامب علامة فارقة بين رؤساء الولايات المتحدة الذين تعاقبوا على البيت الأبيض من خلال فريق عمل من السياسيين الذين ينتمون إلى الجناح المحافظ اليميني في الحزب الجمهوري، والذين لعبوا دوراً حاسماً في تشكيل وصياغة سياسات الرئيس ترامب تجاه الصراع الفلسطيني –

الإسرائيلي، والتي تقوم تبني مصالح إسرائيل الحيوية واستراتيجية الأمنية، (أيوب، 2021، 334 - 335) ولذلك يعتبر أكثر زعماء الولايات المتحدة تأييداً لإسرائيل وتعاطفاً مع مشروعها الصهيوني من خلال سياسة اندفاعية وعنصرية تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فقد صلاحياته كرئيس للولايات المتحدة لتوفير كل أشكال الدعم لإسرائيل لضمان تفوقها العسكري والأمني والاقتصادي في محيطها الإقليمي، والتعهد بتوسيع هذا الدعم وتعزيزه (موايعية، 2021، 85)، وعرض الرئيس ترامب على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مقاربته للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، التي تمحورت حول قيام تعاون إقليمي يساهم في إيجاد حل لهذا الصراع، لكن مقاربته تعمدت تجاهل حل الدولتين نظراً لرفض ترامب أي حل يقود لقيام دولة فلسطينية، ورأى أن قيام دولة فلسطينية يمر فقط عبر اعتراف الفلسطينيين بيهودية دولة إسرائيل، كما تنكر ترامب لحقوق الشعب الفلسطيني بإسقاطه صفة الاحتلال عن إسرائيل، وإعلانه شرعية المستوطنات والجدار العازل، واعتبرهما لا يشكلان عقبة أمام السلام، ورأى أن حل نهائي للقضية الفلسطينية يجب أن يضمن لإسرائيل حدوداً آمنة في الضفة الغربية تستطيع حمايتها، وقد حمل هذا الموقف ضوءاً أخضر لإسرائيل للتوسع في بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس (دودين، 2021، 104 - 105).

بدأ ترامب تنفيذ سياسته تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال إصدار عدة قرارات استهدف مسائل تمثل جوهر القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها قراره بالاعتراف بالقدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل معتبراً هذا القرار بداية نهج جديد للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، كما أصدر قراراً كلف بموجبه وزارة الخارجية الأمريكية نقل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس على الرغم من المعارضة الفلسطينية والعربية والإسلامية لهذا القرار، وتم افتتاح السفارة في 14 أيار 2018 ضمن احتفال رسمي متجاهلاً الوضع القانوني لمدينة القدس (الزيات، 2022، 64)، وفي 16 كانون الثاني 2018 قررت واشنطن تقليص مساعداتها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والبالغة 300 مليون دولار أمريكي من أصل 365 مليون دولار أمريكي، مما تسبب في تفاقم الأزمة المالية التي تعاني منها الأونروا، وفي آب 2018 قررت الإدارة الأمريكية قطع المساعدات عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وشمل القرار المساعدات المباشرة المقدمة لخزينة السلطة الفلسطينية وغير المباشرة، وفي اليوم التالي 3 آب أصدرت واشنطن قراراً بقطع المساعدات أيضاً عن وكالة الأونروا، وفي 7 أيلول حجبت وزارة الخزانة الأمريكية مساعدات مالية بمقدار 25 مليون دولار أمريكي كان من المقرر تقديمها لمستشفيات الفلسطينيين في القدس، وفي 10 أيلول 2018 أبلغت الإدارة الأمريكية منظمة التحرير الفلسطينية بقرارها إغلاق مكتبها في واشنطن، كما تضمن القرار إغلاق الحسابات المصرفية للمنظمة، وفي 16 أيلول 2018 طردت الولايات المتحدة سفير السلطة الوطنية الفلسطينية وعائلته من واشنطن (سلامة والصمادي، 2022) (أبو عيشة، 2018)، لكن الجانب الأخطر في سياسة ترامب تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي كان إعلانه في 28 كانون الأول 2020 عن مبادرته لتحقيق السلام في الشرق الأوسط خلال احتفال رسمي بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وعدد من الدبلوماسيين والسفراء العرب، وأطلق على مبادرته اسم "صفقة القرن"، وذلك للدلالة على طبيعة المبادرة التي تقوم على المقايضة لتسوية القضية الفلسطينية، وأهم بنود هذه الصفقة هي ضم المستوطنات غير الشرعية إلى إسرائيل، وفرض سيطرتها الأمنية على كامل مناطق غربي الأردن، والاعتراف الكامل بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل بينما يُقيم الفلسطينيون عاصمة دولتهم المستقبلية في بلدة أبو ديس الواقعة شرقي الأردن، بالإضافة لمقايضة الأراضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث يحصل الفلسطينيون على بعض الأراضي غربي النقب، كما يلتزم الجانب الفلسطيني بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل مقابل اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية التي ستقوم على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى نزع سلاح المقاومة الفلسطينية (حركتي حماس والجهاد الإسلامي) (رباع، 2022، 79 - 82).

يمكن ملاحظة أن سياسة ترامب تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مرت بمرحلتين، الأولى مجموعة القرارات التي أراد بها الضغط على الفلسطينيين على المستوى الرسمي والشعبي بقصد ابتزازهم والضغط عليهم في مسائل لا يمكن القبول بها أو المساومة عليها، كالقدس والدولة الفلسطينية، وفرض سياسة الأمر الواقع وشرعنة الاستيطان والمستوطنات التي يعتبرها القانون الدولي غير شرعية، بالإضافة لرفضه أي حل للقضية الفلسطينية عبر المؤسسات الأممية وقرارات الشرعية الدولية، مستغلاً الانقسام الداخلي الفلسطيني، وواقع التشظي العربي وعدم التوافق حول العديد من القضايا كالتطبيع مع إسرائيل والعلاقات مع إيران، بالإضافة للفوضى وعدم الاستقرار التي عمت المنطقة العربية على أثر أحداث الربيع العربي، بينما تجنَّب ممارسة أي ضغوط على إسرائيل للتخلي عن ممارساتها بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة كفرض الحصار على الشعب الفلسطيني وبناء الجدار العازل والتوسع في بناء المستوطنات، وقد أراد في هذه المرحلة تهيئة الفلسطينيين والدول العربية للمرحلة الثانية التي تضمنت الإعلان عن صفقة القرن التي تظهر تخلي ترامب عن إدارة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي كما درج أسلافه من رؤساء الولايات المتحدة في التعامل مع هذا الملف، والتوجه مباشرةً لإنهاء هذا الصراع بشكل جذري على حساب مطالب الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة بإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس، فالحل الذي تقدم به ترامب تجاهل قضايا الحل النهائي لعملية السلام، وأسقط حق العودة، ومثَّل في مجمله انسحاباً من أي التزام تجاه محادثات السلام واتفاقات أوسلو، فقد صيغت مبادئه ومفرداته بطريقة تلبي جميع مطالب إسرائيل السياسية والأمنية، ولذلك يمكن القول أن سياسة الرئيس ترامب تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي استهدفت في أبعادها ومضمونها تصفية القضية الفلسطينية انطلاقاً من انحيازه الصارخ لإسرائيل والتزماً منه بمصالحها، مما يدل على التأثير الكبير الذي مارسه اللوبي الصهيوني على إدارة ترامب.

المحور الثالث: السياسة الخارجية لبايدن تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي

تفرض عودة بايدن لإدارة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مواجهة مجموعة من التحديات تبدأ بضرورة العودة لإدارة هذا الملف في ظل تمدد النفوذ الروسي والصيني في الشرق الاوسط، وأهمية التخلي عن إرث ترامب في إدارة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، الأمر الذي يفرض على بايدن اختيار فريق عمل يضمن له النجاح في مهمته التي تشمل أيضاً تطبيع العلاقات السعودية الإسرائيلية، كما يواجه بايدن تزايد نفوذ التقدميين في الحزب الديمقراطي، ومطالبهم المؤيدة للقضية الفلسطينية، بينما يمثل التزامه بأمن إسرائيل محدد رئيسي لسياسته في الشرق الأوسط وأولى أهدافها.

1 – مقاربة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال فريق بايدن للسياسة الخارجية

يعتبر التنافس بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة من أهم ملامح النظام الديمقراطي الأمريكي، إلا أن هذا التنافس لا ينعكس على العلاقة مع إسرائيل، فقد أظهر 14 رئيس توالوا على البيت الأبيض منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948 حتى عام 2021 التزاماً غير محدود بأمن إسرائيل وبتقديم كل أشكال الدعم لها، لكن ترامب خرج عن كل أسلافه في طريقة التعاطي مع ملف الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي (عبد الحي، 2021، 21)، ولذلك جو بايدن عازم على إدارة هذا الملف بالطريقة التقليدية التي درجت عليها الإدارات السابقة من خلال العودة إلى المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين باعتبارها الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الحل وفق مبدأ "الأرض مقابل السلام" وحل الدولتين (Hincks, 2020)، ولذلك اختار بايدن فريق عمل يمكنه من تحقيق هذا الهدف، ومن أهم أعضاء هذا الفريق:

- نائبه "كامالا هاريس" (Kamala Harris)، وهي من مؤيدي الدعم العسكري والسياسي لإسرائيل، كما أنها من مؤيدي حل الدولتين، لكن من خلال التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي تعارض المشاريع الاستيطانية لإسرائيل في الضفة الغربية.

- وزير خارجيته "أنتوني بلينكين" (Antony Blinken)، وهو من مؤيدي تقديم الدعم لإسرائيل دون أي شروط سياسية، لكنه بنفس الوقت يعارض بناء المستوطنات، ولا يطالب بالعدول عن قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وهو يفضل الدبلوماسية السرية لإدارة الخلافات مع إسرائيل، كما أنه من مؤيدي حل الدولتين لتحقيق تسوية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

- مستشار الأمن القومي جاكوب سوليفان (Jacob Sullivan)، وهو يتشارك مع وزير الخارجية في الكثير من النقاط، وهو من مؤيدي استخدام ملف حقوق الإنسان والديمقراطية لممارسة الضغط على مصر والسعودية (عبد الحي، 2021، 9-12).

- "جولي سوير" (Julie Sawyer) التي تولت منصب مديرة الشؤون الفلسطينية – الإسرائيلية في مجلس الأمن القومي، و"هادي عمر" في منصب نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون فلسطين وإسرائيل (القرم، 2022، 97).

وما يميز أعضاء فريق بايدن بأنهم من ذوي الخلفيات السياسية والقانونية، كما أن معظمهم سبق وشغل مناصب في عهدي باراك أوباما وبيل كلينتون، ولذلك هم من أصحاب الخبرة الكبيرة في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية وبنوك التفكير، وكان لهذه الخبرات دور واضح في بناء روابط علاقات وطيدة مع إسرائيل مما يعطي هذا الفريق المرونة الكافية لإدارة التوترات التي تنشأ مع إسرائيل، ويتشارك أعضاء الفريق تأييد حل الدولتين كشرط لتحقيق تسوية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ورفض بناء المستوطنات في الضفة الغربية، ويجمع الفريق على ضرورة استمرار الضغط على كافة أطراف محور المقاومة سواء داخل فلسطين أو خارجها بالإضافة للدول الداعمة لها، إلا أنه لا يؤيد عودة السفارة الأمريكية إلى تل أبيب، لكن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي سيتأثر بالدبلوماسية السرية التي يفضلها فريق بايدن على الدبلوماسية العلنية، وهو يميل أيضاً لتشجيع استمرار مسار التطبيع الذي بدأه دونالد ترامب (عبد الحي، 2021، 21 - 24). وبناءً على تركيبة هذا الفريق فإن إدارة بايدن معنية باستعادة دفة إدارة عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والعودة عن بعض القرار التي اتخذها ترامب بشأن الموضوع الفلسطيني، ولكن ليس جميعها، والدفع باتجاه تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل، وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وفي بعض الأحيان العسكرية بهدف دفعها للانخراط بعملية السلام.

2 - سياسة بادين تجاه الملف الفلسطيني - الإسرائيلي

لا تتأثر العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشخصية الرئيس الأمريكي أو سياسته تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فالالتزام بأمن إسرائيل وتفوقها العسكري النوعي مسألة تتعلق بمصلحة الولايات المتحدة وأمنها القومي، وبالنسبة لجو بايدن فإن التزامه بأمن إسرائيل هي مسألة استراتيجية تمسك بها خلال سنوات عمله الطويلة في مواقع صناعة القرار الأمريكي، وعبَّر عن استراتيجية العلاقة معها بوصفه للمساعدات الأمريكية لإسرائيل بأنها "أفضل استثمار نقوم به بثلاث مليار دولار"، فقد استحوذ موقفه من إسرائيل على حيز هام من خطابه الرئاسي خلال حملته الانتخابية، والذي ضمنه تعهده والتزامه باليهود والدولة اليهودية، واستمرار تقديم الدعم لإسرائيل، وإخراج هذا الدعم من أي مساومات أو شروط سياسية تفرضها واشنطن على إسرائيل، كما يعتبر بايدن من أكثر زعماء الولايات المتحدة إلماماً بتفاصيل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فبعمر التاسعة والعشرين أصبح سيناتوراً في مجلس الشيوخ، وتوالى انتخابه لمدة ست دورات، وبقي لمدة 12 عام رئيساً أو عضواً في لجنة العلاقات الخارجية ساهم خلالها في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ثم شغل منصب نائب الرئيس أوباما بين عامي 2009 – 2017، واكب خلالها توتر العلاقات مع إسرائيل

على خلفية الملف النووي الإيراني (القرم، 2022، 98)، وكان لخبرة بايدن أثر كبير في انتقائه لفريق عمله وسياسة هذا الفريق تجاه الشرق الأوسط بشكل عام والصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بشكل خاص، والذي تجلى بتمسك إدارة بايدن بحماية مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط من خلال استراتيجية "القيادة من الخلف"، وذلك لتجنب تورط الولايات المتحدة بالصراعات المحلية، لكن هذه التوجهات لم تشمل الملف الفلسطيني – الإسرائيلي، فالخطاب الانتخابي لبادين أظهر عزمه على الانخراط في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي (قرط، 2022)، غير أن سياسته تجاه هذا الصراع تمحورت بشكل رئيسي حول التراجع عن بعض قرارات ترامب التي تسببت في تأزيم الوضع الفلسطيني وتعطيل عملية السلام، فقد أعلنت إدارة بايدن استئناف بعض المساعدات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) (Zanotti, 2023)، بينما رفضت إدارة بايدن التراجع عن الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، وأبقت على سفارتها في القدس، ربطت إعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس بموافقة الحكومة الإسرائيلية (قرط، 2022)، كما ترافقت هذه السياسية مع مساعي أمريكية لترميم العلاقات مع السلطة الوطنية الفلسطينية التي تراجعت كثيراً بسبب سياسة ترامب تجاه القضية الفلسطينية، وقد عبرت إدارة بايدن عبر تصريحات مسؤوليها عن رغبتها بعودة العلاقات الأمريكية الفلسطينية إلى سابق عهدها، وعزمها تجاوز الضرر الكبير الذي أصاب هذه العلاقات في عهد ترامب، وبناء علاقات عمل جديدة مع الجانب الفلسطيني (Youssef, 2023)، وعلى الرغم من معارضة إدارة بايدن للاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، إلا أن معارضته بقيت في إطار التصريحات الكلامية غير المقرونة بأي موقف عملي تجاه سياسات إسرائيل الاستيطانية، أو أي ضغوط على الحكومة الإسرائيلية لوقف التوسع عن بناء المستوطنات، ولم تتجاوز جهود هذه الإدارة في موضوع الاستيطان مطالبة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بعدم اتخاذ أي خطوة أحادية تؤدي إلى تقويض حل الدولتين، واكتفت بوصف الاستيطان بالعقبة أمام أي تسوية سياسية، وذلك لإظهار الابتعاد عن موقف ترامب من الاستيطان الإسرائيلي الذي اعتبره شرعي وقانوني (القرم، 2022، 102 - 103)، وعلى الرغم من ذلك تجاهلت الحكومة الإسرائيل مطالب الولايات المتحدة، وأعلنت موافقتها في تشرين الأول 2021 على توسيع مستوطنات الضفة الغربية في إطار سياسة الاستيطان والضم الهادفة لتقليص فرص الحل السياسي القائم على حل الدولتين، ولم يتعدى موقف الولايات المتحدة تجاه هذا الإعلان حدود التحفظ على هذا القرار من دون اللجوء لأي إجراء يجبر الحكومة الإسرائيلية على التراجع عنه ووقف الاستيطان باعتباره من متطلبات السلام إلى جانب مخالفته للقانون الدولي (ياسين، 2021، 2)، ولذلك بقي التزام إدارة بايدن بعد حل الدولتين كأساس للوصول إلى تسوية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بدون أفق، فلجم سياسة إسرائيل الاستيطانية شرط أساسي لتحقيق تقدم في مسار التسوية، كما لم تبادر هذه الإدارة لترتيب عودة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات متذرعة بالهوة الكبيرة بين الطرفين التي تسببت بها سياسة ترامب تجاه الموضوع الفلسطيني، بالإضافة لسياسة التوسع والضم التي انتهجها نتنياهو على حساب الأراضي الفلسطينية (Makovsky, 2021)، وتكشف إدارة بايدن للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي عدم وجود إرادة أمريكية للاهتمام بمتطلبات السلام، ويستدل على هذا الموقف من خلال عدم تعيين إدارة بايدن مبعوث خاص للسلام في الشرق الأوسط، مما يؤشر على تخفيض نوعية ومستوى التدخل في ملف الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي إلى مستوى وزارة الخارجية (القرم، 2022، 98)، وكان على إدارة بايدن أن تختبر هذه السياسة خلال المواجهة العسكرية التي اندلعت بين حركة حماس وإسرائيل في العاشر من أيار 2021، حيث تجنبت التدخل لوقف الحرب لقناعتها الراسخة بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها (القرم، 2022، 102 - 103)، ولم تتدخل الولايات المتحدة لوقف الحرب إلا بعد 13 يوم بسبب تزايد تأثير التقدميين في الحزب الديمقراطي بالإضافة للرأي العام الأمريكي الرافض لسياسات نتنياهو في مؤشر على تراجع مكانة إسرائيل في الولايات المتحدة (الجندي، 2021). وعلى النقيض من موقف إدارة بايدن من الموضوع الفلسطيني فإنها أظهرت اهتماماً كبيراً بمسار تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية باعتبارها جزءاً من التزامها بأمن إسرائيل، فقد تابعت إدارة بايدن هذا المسار من خلال مواصلة البناء على اتفاق أبرهام (Israel holds largest, 2021)، ففي أكتوبر 2021 شاركت الولايات المتحدة في مناورات عسكرية ضمت كلاً من إسرائيل وفرنسا وألمانيا والإمارات والبحرين، وذلك في إطار توثيق العلاقات بين الدول الموقعة على اتفاق أبراهام (US, Israel, UAE, Bahrain, 2021). وبمراجعة السياسة التي انتهجها بايدن تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي نجد أنه التزم إلى أقصى الحدود بأمن إسرائيل وتجنب اتخاذ أي قرار لا يتوافق مع مصالحها على المستوى الاستراتيجي، واكتفى بتحقيق بعض الوعود الانتخابية المتواضعة كالرجوع عن قرار ترامب بقطع المساعدات عن الفلسطينيين، والعمل على تحسين العلاقات مع السلطة الفلسطينية.

3 – المشهد الفلسطيني في ظل ازدياد تأثير التقدميين في الحزب الديمقراطي

شهدت السنوات الأخيرة تغيّراً كبيراً في تركيبة الحزب الديمقراطي بسبب تنامي قوة الجناح اليساري التقدمي داخل الحزب، والذي بدأ يُظهر تعاطفاً واضحاً مع الحقوق الفلسطينية مطالباً إدارة بايدن بتبني سياسات أكثر حزماً تجاه ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعادة النظر بالدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل (Saad, 2021)، وكان لهذا التيار موقف حاسم خلال إقدام السلطات الإسرائيلية على إخلال حي الشيخ جراح من سكانه تنفيذاً لقرار وزارة الإسكان الإسرائيلية بهدف بناء وحدات سكنية جديدة في القدس، ويعتبر برني ساندرز السيناتور في مجلس الشيوخ على رأس التيار التقدمي المدافع عن القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأعضاء الشباب في المجلس كـ "أللكزاندريا أوكاسيو كورتيز" و"أيانا بريسلي" و"رشيدة طليب" و"إلهان عمر"، وكان لهم نشاط واسع داخل مجلس الشيوخ وخارجه لحشد الرأي العام الأمريكي لصالح الفلسطينيين من

خلال توضيح وجهة النظر الفلسطينية، مما ساهم في تغيير طريقة تناول الإدارة الأمريكية للقضية الفلسطينية وتصدرها النقاشات السياسية الأمريكية وعلى جميع المستويات، وساهم هذا النشاط في خروج بعض الأصوات من الوسط الديمقراطي المؤيد لإسرائيل، كـ "تشاك شومر" و"روبرت مينينديز" الأعضاء في مجلس الشيوخ و"جيري نادلر" العضو في مجلس النواب، الذين وجهوا انتقادات حادة لسياسة إسرائيل في الأراضي المحتلة، وكان من أهم نتائج هذا الحراك المؤيد للقضية الفلسطينية هو تحولها إلى قضية أساسية من قضايا الاستقطاب في المجتمع الأمريكي بين مؤيد للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة وبين مؤيد لإسرائيل وسياساتها العنصرية داخل الأراضي العربية المحتلة (السراج، 2022، 15-16).

4 - رعاية بايدن للتطبيع العربي مع إسرائيل

شكّل التطبيع العربي مع إسرائيل أحد محاور سياسة بايدن تجاه الشرق الأوسط، فقد تعهّد باستكمال مسار الاتفاقات الابراهيمية الذي بدأه ترامب بهدف تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل الذي يمثل أهمية كبيرة لكل من السعودية وإسرائيل والولايات المتحدة، نظراً للمصالح والمنافع المشتركة التي ينتظر تحقيقها الدول الثلاثة من التطبيع، فهو سيضمن للسعودية تعزيز نفوذها وحضورها الإقليمي، وسيحقق لإسرائيل المزيد من الاندماج السياسي والاقتصادي والأمني في محيطها العربي، بينما سيدعم مركز الولايات المتحدة التنافسي في مواجهة الصعود الروسي والصيني في الشرق الأوسط (أبو هنية، 2023)، وعلى الرغم من الحماسة التي يبديها الأطراف الثلاث للوصول الى اتفاق التطبيع، إلا أن الشروط التي تضعها لإنجاز هذا الاتفاق ما تزال تعرقل إنجازه، فالسعودية تشترط حل القضية الفلسطينية حل عادل وشامل وفق قرارات الشرعية الدولية يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة (مصطفى، 2023)، كما تطالب الولايات المتحدة بتزويدها ببرنامج نووي سلمي يتضمن عمليات التخصيب على الأراضي السعودية، وتوقيع اتفاقية دفاع مشترك معها يلتزم بها كل من السعودية والولايات المتحدة بمواجهة التهديدات القائمة والمحتملة والمستقبلية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تزويد السعودية بالأسلحة المتطورة وتوطين صناعتها في السعودية، أما الشروط الإسرائيلية فهي أن يتضمن الاتفاق قيام تطبيع كامل يشمل التعاون الاقتصادي والعسكري والاستخباري في كافة المجالات، وفتح الأجواء أمام الطائرات الإسرائيلية، كما تلتزم السعودية بتشجيع الدول العربية والإسلامية على التطبيع مع إسرائيل، بينما تطالب الولايات المتحدة بتعهد السعودية بعدم تشكيل تحالف استراتيجي مع الصين أو روسيا، وبالمقابل تطالب كلاً ممن السعودية وإسرائيل بتشكيل تحالف لمواجهة إيران (مهدي ومهنا، 2023)، وعلى الرغم من عدم تجاوب الولايات المتحدة وإسرائيل مع مطالب السعودية إلا أن بايدن مصمم على تسجيل اختراق في هذا الموضوع ليكون انتصاراً يضاف لرصيد إنجازاته في السياسة الخارجية بما يعزز فرصه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني 2024، ولذلك تقود الولايات المتحدة دبلوماسية نشطة على مسار التطبيع بين السعودية وإسرائيل، لكن المفاوضات بين البلدين تسير ببطء شديد، فالسعودية غير مستعدة للتطبيع مع إسرائيل بدون ثمن (أبو هنية، 2023)، لذلك هي متأنية جداً في هذه المفاوضات خصوصاً بعد عودة علاقاتها مع إيران بوساطة صينية، والمصالحة الخليجية السورية، مما يساهم في زيادة فرص إيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية (مصطفى، 2023)، كما تجلى تريث السعودية في إنجاز التطبيع مع إسرائيل من خلال موقفها الحاسم والجريء من عملية طوفان الأقصى، فقد رفضت الضغوط الأمريكية لإدانة العلمية وأعلنت توقف مفاوضات التطبيع مع إسرائيل، فالحرب الإسرائيلية على غزة عقدت المشهد الإقليمي، وقوضت فرص التوصل لتسوية للقضية الفلسطينية، وقطعت الطريق على التطبيع السعودي الإسرائيلي (المناصفة، 2023، 8).

إن تتبع سياسة بايدن تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يضعنا أمام مجموعة من الحقائق، فعلى الرغم من المعطيات الدولية والإقليمية التي فرضت على إدارة بايدن العودة إلى الشرق الأوسط عبر بوابة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، إلا أن سياسة بايدن وما حملته من تأثير في واقع هذا الصراع لم تواكب التغيرات التي يشهدها الشرق الأوسط، وبيقت هذه السياسة في مضمونها ومفرداتها دون الضرورات بكثير، كما أضافت قرارات ترامب بخصوص الوضع الفلسطيني بعداً هاماً لسياسة بايدن تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بسبب ضرورة تخطي هذه السياسة لقرارات ترامب، إلا أنها بقيت أسيرة المناخ الذي فرضته هذه القرارات على القضية الفلسطينية، فعلى الرغم من بعض الافتراق الذي أظهرته سياسة بايدن عن قرارات ترامب، إلا أنها شكلت بشكل أو بآخر امتداد لسياسته، ونتوقف أيضاً عند فريق بايدن لسياسته الخارجية باعتباره أضاف بعداً جوهرياً لسياسة بايدن بسبب مواقف أعضائه المبشرة تجاه الموضوع الفلسطيني، لكن هذه المواقف لم تترجم عملياً في سياسة هذه الإدارة تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وبقيت مجرد مواقف شخصية دون أي تأثير في قرارات بايدن لإدارة هذا الصراع، وبالإضافة إلى ما سبق مثّل الحضور القوي للتقدميين الدمقراطيين في مجلس الشيوخ ومجلس النواب تطوراً مهماً باعتباره أضاف بعداً جديداً لسياسة بايدن فرض نفسه بقوة على ديناميات الرئيس بايدن وفريقه، لكن ضغوط التقدميين لم تنجح في دفع الرئيس بايدن لتعديل سياسته لتكون أكثر عدلاً وإنصافاً للحقوق الفلسطينية، لكن الحقيقة التي ستبقى راسخة في وعي صانع القرار الأمريكي وهي أن إسرائيل هي صنيعة الغرب وهو لن يتبنى أي سياسة تظهر أي ترنح في التزامه بأمنها واستمرارها وبقاءها.

المحور الرابع: موقف الولايات المتحدة من طوفان الأقصى

شكلت عملية طوفان الأقصى في توقيتها ونوعيتها وحرفيتها ونتائجها نقطة فاصلة في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ففي السابع من تشرين الأول فاجأ مقاتلو حركة حماس إسرائيل بعملية نوعية في العمق الإسرائيلي بعد اختراق التحصينات العسكرية والاستخبارية للحدود مع غلاف غزة، والسيطرة على العديد من المواقع العسكرية الإسرائيلية والمناطق السكنية، وتمكن عناصر التنظيم من أسر مئتي إسرائيلي بين مدنيين وعسكريين (قاسم، 2023)،

وأطلقت حركة حماس على هذه العملية اسم "طوفان الأقصى"، والتي كانت بمثابة زلزال لدولة إسرائيل بسبب فشلها على المستوى الأمني في اكتشاف التخطيط للعملية قبل تنفيذها، وعلى المستوى العسكري في حماية الحدود وانهيار تحصيناتها أمام كفاءة مقاتلي حماس ودقة تنظيمهم للعملية وتنفيذها، ولذلك جاء الرد الإسرائيلي هستيرياً لرد الاعتبار والهيبة التي سقطت أمام المقاومة الفلسطينية في غزة، وسارعت الدول الغربية لتوفير الغطاء الدولي لعملية عسكرية بدأت إسرائيل تنفيذها ضد حماس أطلقت عليها اسم "السيوف الحديدية"، والتي تستهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية واقتلاعها من غزة (مرزوق، 2023)، ولم تكن الصدمة في الولايات المتحدة أقل منها في إسرائيل، والتي حولت البيت الأبيض إلى خلية عمل لتقييم الأوضاع في إسرائيل وتطورها على الأرض، فقد أظهر موقف الولايات المتحدة مبالغة شديدة في الاستعداد لتقديم الدعم والمساندة لإسرائيل على المستوى السياسي والدبلوماسي والعسكري، بدأها الرئيس بايدن يوم السابع من تشرين الأول باتصال هاتفي مع رئيس الحكومة الإسرائيلية "بنيامين نتنياهو" وأبلغه وقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل ودعمها لحقها في الدفاع عن نفسها، واجتمع بأعضاء مجلس الأمن القومي لتقييم الموقف، وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً أعلن فيه "أنتوني بلينكن" تأييد واشنطن للعملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، وإدانتها للهجوم الذي نفذه مقاتلو حماس في غلاف غزة، كما هاتف وزراء خارجية العديد من الدول المعنية بالشأن الفلسطيني للتباحث في تطورات الأوضاع، وحشد التأييد الدولي للرد العسكري الإسرائيلي غير المحدود ضد المقاومة الفلسطينية، وحث هذه الدول على إدانة حركة حماس وتحميلها مسؤولية اندلاع المواجهة مع إسرائيل، كما وجهت واشنطن دعوة لانعقاد مجلس الأمن بهدف توجيه إدانة دولية لحركة حماس (خليفة، 2023)، بالإضافة إلى توالي تصريحات العديد من المسؤولين الأمريكيين التي تمحورت حول التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل وتقديم كل أشكال الدعم لها، فكان وزير الدفاع الأمريكي على اتصال دائم مع نظيره الإسرائيلي لتقديم كل أنواع الأسلحة التي تحتاجها إسرائيل في حربها على قطاع غزة، ولتأكيد هذا الدعم أرسلت الولايات المتحدة حاملتي طائرات "جيرالد فورد" و"دوايت أيزنهاور" إلى البحر المتوسط للتمركز قبالة السواحل الفلسطينية، وأيضاً رسالة رادعة لخصوم إسرائيل في المنطقة لمنعهم من التدخل لمساندة حركة حماس في مواجهة الجيش الإسرائيلي، والذي قد يترتب عليه توسيع المواجهة العسكرية في غزة إلى حرب إقليمية (عبد الفتاح، 2023)، وبلغ الدعم الأمريكي ذروته بقيام الرئيس بايدن بزيارة تل أبيب في 18 تشرين الأول 2023، وذلك لتقديم نفسه كضامن لأمن إسرائيل الذي أصبح على المحك في ظل الصمود الأسطوري لعناصر المقاومة الفلسطينية في غزة، والذي مثَّل أيضاً اختباراً لقدرة الولايات المتحدة على حماية هذا الكيان الاستيطاني، وضمان استمرار تفوقه العسكري الرادع لكل دول المنطقة وفصائل المقاومة، كما أراد بايدن من هذه الزيارة إرسال رسائل تحذير لدول الإقليم لعدم الدفع باتجاه توسيع نطاق المواجهة إلى حرب إقليمية تستنزف قدرات الولايات المتحدة ومواردها في مرحلة تسعى فيها الولايات المتحدة لتقليص حضورها في المنطقة لصالح تعزيز تركيزها العسكري والسياسي في جنوب شرق آسيا (كباشي، 2023). ويعكس تحيز الولايات المتحدة المباشر والواضح لصالح إسرائيل وسرعة تحركها لدعمها عسكرياً إدراكها العميق لأبعاد وتبعات عملية طوفان الأقصى على خارطة النفوذ والسيطرة في الشرق الأوسط، سواء بالنسبة لإسرائيل أو بالنسبة للولايات المتحدة التي لم تتحرك عسكرياً بهذه السرعة والجدية منذ حشودها العسكرية لغزو العراق عام 2003، فالولايات المتحدة لم تخف مخاوفها من اشتعال جبهة الشمال مع حزب الله باعتبارها ستؤدي إلى اندلاع حرب إقليمية كبرى ستنتهي حتماً بفك قبضة الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط لصالح خصومها الدوليين والإقليميين، وما يحمله من تهديد مباشر لمصالحها ومكانتها الدولية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المواجهة العسكرية بين حلف الأطلسي وروسيا في أوكرانيا، بالإضافة لأثر هذه المواجهة في تشجيع الصين لتوسيع نطاق المواجهة مع الولايات المتحدة إلى المجال السياسي من خلال السعي لتعزيز نفوذها السياسي في الشرق الأوسط، وهو ما لا يمكن أن تسمح به الولايات المتحدة بأي ثمن، ولذلك فضلت الاستعداد العسكري الرادع لأي دولة إقليمية تريد استغلال تطورات عملية طوفان الأقصى (عبد الغني، 2023).

وفي الواقع أظهرت جميع الأطراف الدولية والإقليمية عدم الرغبة في الانجرار إلى حرب إقليمية كبرى، فعلى الرغم من الحشود العسكرية الأمريكية، والتلويح باستخدام القوة، إلا أنها لم تشارك في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، كما نفت وجود أدلة على مساندة إيران لحركة حماس في هذه الحرب لتجنب الانخراط في مواجهة عسكرية معها، ومن جهة أخرى لم تبدِ إيران أي ردة فعل لمساندة حركة حماس عسكرياً، واكتفت بتوجيه ببعض التهديدات لإسرائيل، وقصف الفصائل الموالية لها للقواعد الأمريكية في العراق، أما المواجهة بين حزب الله وإسرائيل فبقيت محدودة على جانبي الحدود جنوب لبنان لتجنب توسيع المواجهة العسكرية، وكان حسن نصرالله صريحاً في إعلانه بعدم وجود قرار في حزب الله للانخراط في مواجهة شاملة مع إسرائيل، ورفض ربط عملية طوفان الأقصى بأي ملف إقليمي، لذلك خاضت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة الحرب بمفردها في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية التي تسبب قصفها الوحشي للمدنيين باستشهاد أكثر من 15 ألف فلسطيني، وكان لفشل الاجتياح البري من قبل الجيش الإسرائيلي دور كبير في زيادة الضغوط الدولية للتوصل لهدنة بهدف تحرير الأسرى الإسرائيليين لدى حماس، وساهمت الوساطة القطرية بشكل أساسي في الوصول إلى اتفاق هدنة دخلت حيز التنفيذ في صباح يوم الجمعة الموافق 24 تشرين الثاني 2023.

المحور الخامس: موقف الولايات المتحدة من قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالشأن الفلسطيني

يتفق مرشحا الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي لرئاسة الولايات المتحدة على أولوية دعم إسرائيل في برنامجهما الانتخابي فيما يخص السياسة الخارجية، وعلى الرغم من ذلك يتنافس الحزبان على حجم ومستوى هذا الدعم الذي سيلتزم به المرشح لشغل منصب الرئاسة باعتباره عامل حاسم

لكسب معركة الرئاسة والفوز بالبيت الأبيض، لذلك لم يؤثر تعاقب الإدارات الأمريكية على موقف الولايات المتحدة من قرارات الشرعية الدولية التي تدين إسرائيل وتنصف القضية الفلسطينية، فهي إما رفضت التصويت على هذه القرارات أو عارضتها، كما تغض الطرف عن رفض إسرائيل لالتزام بتطبيقها، وتوفر كل أشكال الدعم العسكري والمالي والسياسي لانتهاكها هذه القرارات دون أدى اعتبار لمتطلبات تحقيق السلام، ويمكن تمييز موقف الولايات المتحدة من قرارات الشرعية الدولية من خلال ثلاث قضايا أساسية، وهي قضية الاستيطان، وقضية القدس، وقضية اللاجئين الفلسطينيين. (السهلي، 2017)

- مسألة الاستيطان

يمثّل الاستيطان الأساس الذي تقوم عليه دولة إسرائيل، ولذلك هي تتمسك بسياسة استيطانية تستهدف الاستيلاء على مزيد من الأراضي العربية المحتلة بما يقطع الطريق على أي تسوية سياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، ويعتبر صدور القرار 2334 عن مجلس الأمن في 23 كانون الأول 2016 بمثابة رفع الغطاء الأمني عن ممارسات إسرائيل الاستيطانية، فقد تضمن القرار إدانة صريحة لسياسات إسرائيل الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة، واعتبرها غير شرعي وغير قانوني، وتنتهك نصوص القانون الدولي، وطالب إسرائيل بالتوقف عن بناء مستوطنات جديدة، وعلى الرغم من عدم استخدام الولايات المتحدة حق النقض لإسقاط القرار، وامتناعها عن التصويت، إلا أن تجاهل إسرائيل لمضمون القرار يكشف صلابة الدعم الأمريكي لسياسة الحكومة الإسرائيلية في رفضها لقرارات الأمم المتحدة وعدم الالتزام بتنفيذها، وتميزت الرئيس ترامب بسياسته الهادفة لإسقاط القرار 2334 وتشجيع إسرائيل على عدم الالتزام بتنفيذه، وبرز موقفه من هذا القرار في تصريح اعتبر فيه أن الاستيطان ليس عقبة أمام السلام، كما ألمح إلى تخلي الولايات المتحدة عن التزامها برعاية عملية السلام، مما شجع الكنسيت الإسرائيلي على المصادقة على قانون يشرّع الاستيطان بما يسمح بالاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية، وضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية، الأمر الذي يعني قطع الطريق على أي تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين.

- قضية القدس

ظهرت قضية القدس بعد قرار التقسيم رقم 181 الصادر في 29 تشرين الثاني 1947، والذي حظي بتأييد قوي من الولايات المتحدة باعتباره أسس لقيام دولة إسرائيل في إطار من الشرعية الدولية، إلا أن سياستها تركزت حتى العام 1967 على تعزيز علاقاتها مع إسرائيل والدفاع عن حقها في الوجود في المنطقة، وذلك بعد تراجع النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، بالإضافة لمواجهة المد الشيوعي في المنطقة العربية، (جمعة ويوسف، 2020، 163 - 167) أما بعد حرب حزيران 1967 وصدور القرار 242 الذي طالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في هذه الحرب مقابل السلام مع الدول العربية، فإنه أصبح لزاماً على الولايات المتحدة التعاطي مع مضمون القرار باعتباره الأساس القانوني والشرعي لحل القضية الفلسطينية، (منصور، 2014) وعلى الرغم من ذلك تبنت الولايات المتحدة سياسة ضبابية غير واضحة يشوبها الغموض تجاه مسألة القدس، فتصريحاتها أيدت قرارات الشرعية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية بما فيها قضية القدس، لكنها عملياً سعت لإرضاء إسرائيل وتبني ممارساتها في الأراضي العربية المحتلة، والتي تتناقض مع قرارات الشرعية الدولية، وبعد انطلاق مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية في مدريد عام 1991 قادت الولايات المتحدة مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعقلية المفاوض الإسرائيلي وتفسيره للقرار 242، وذلك من خلال تلبية بعض المطالب الرمزية للجانب الفلسطيني مقابل حصول إسرائيل على كل ما يعزز سيطرتها السيادية على المزيد من أراضي الضفة الغربية، وقد نجحت إدارة كلينتون في دفع الجانب الفلسطيني للتوقيع على اتفاق أوسلو الذي مثل بوابة مرحلة جديدة من التنازلات التي لا تنتهي عن حقوق الشعب الفلسطيني، مما جعل إمكانية تقسيم القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين كجزء من أي تسوية أمراً بعيد المنال، وتراجع قضية القدس إلى مجرد التفاوض على حجم السيادة الفلسطينية وكيفية ممارستها على الأماكن المقدسة في مدينة القدس، الأمر نجاح إدارة كلينتون في تفريغ القرار 242 من مضمونه، وشرعنة احتلال إسرائيل للقدس وأجزاء كبيرة من أراضي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. (جمعة ويوسف، 2020، 169 - 174)

أحيت إدارة الرئيس أوباما آمال الفلسطينيين بإنصافهم وتخليصهم من معاناتهم التي تتشابه مع معاناة السود في الولايات المتحدة، لكن تقييم إدارة أوباما لملف الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي لم يستند إلى الحقوق الفلسطينية وإنما إلى حسابات استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار مصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية وعلاقاتها مع الدول العربية ومدى تأثرها بمآلات القضية الفلسطينية، وانتهى الأمل بأي تحول نوعي على صعيد القدس والقضية الفلسطينية بتصريح أوباما بأن "القدس ستبقى عاصمة إسرائيل ويجب أن تبقى موحدة" لكن على الرغم من ذلك بقيت إدارة الأمريكية متمسكة بالمفاوضات كأساس للوصول إلى تسوية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي إلى أن تولى الرئيس ترامب إدارة البيت الأبيض الذي فرض تسوية لهذا الصراع تقوم على إلغاء الحقوق الفلسطينية وتجاوز كل متطلبات السلام، والاعتراف بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وتوجيه الأوامر بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس. (جمعة ويوسف، 2020، 177)

- حق العودة للشعب الفلسطيني

ظهرت مسألة اللاجئين الفلسطينيين نتيجة عملية التهجير القسري التي نفذتها إسرائيل خلال حرب 1948، وذلك بهدف الاستيلاء على فلسطين،

ويمثل القرار 194 الصادر في 11 كانون الأول 1948 اعترافاً دولياً بحق العودة للشعب الفلسطيني إلى أرضه، (كعوش، 2018) لكن إسرائيل والدول الغربية الداعمة لها تعتبر حق العودة تهديد وجودي لدولتها وبقائها في المنطقة، ولذلك ترفض هذه الدول الاعتراف بالقرار 194، ويبرز دور واضح للولايات المتحدة في تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال دورها في رعاية مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، (عبد الله وأبو كريم، 2023، 45) فهي تمارس ضغوط كبيرة على القيادة الفلسطينية للاستجابة لسياساتها الهادفة لتصفية قضية اللاجئين، وذلك من خلال تقديم العديد من المشاريع على مدى نصف قرن استهدفت بشكل رئيسي إسقاط حق العودة، وأهمها إيجاد وطن بديل أو إسقاط صفة اللاجئين عن فلسطيني الشتات واعتبارهم متضررين تُحل قضيتهم من خلال التعويض، ويمثل هذا الموقف للإدارات الأمريكية المتعاقبة ترجمة عملية لدعم موقف إسرائيل الرافض لحق العودة. (عبد الله وأبو كريم، 2023، 52 - 53)

إن تتبع موقف الولايات المتحدة من قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يقود إلى نتيجة أن هذا الموقف يتماهى مع الموقف الإسرائيلي إلى حد إلى يصعب تمييزه وتحديده إلا في إطار مصالح إسرائيل وسياساتها تجاه القضية الفلسطينية، وذلك بهدف تكريس التزامها الثابت بأمن إسرائيل ومصالحها الحيوية في المنطقة العربية.

الخاتمة

أظهرت إدارة بايدن عزمها على إعادة الإمساك بدفة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مدفوعة بجملة من المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدها الشرق الأوسط، لكن سياستها الجديدة تجاه هذا الصراع لم تستطع تجاوز النتائج التي فرضتها قرارات ترامب بخصوص القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من الدور الذي لعبه فريق ترامب في صياغة سياسته بشأن الموضوع الفلسطيني إلا أن مواقف بعض الأعضاء المؤيدة لحل الدولتين وتحقيق تسوية عبر المفاوضات لم تجد لها أي جانب عملي في سياسة بايدن، كما لم يرضخ بايدن للضغوط التي مارسها التقدميون في الحزب الديمقراطي لتبني مواقف تلجم سياسات إسرائيل الرافضة لأي تسوية منصفة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، لذلك بقيت هذه الإدارة قاصرة عن تحقيق أي تقدم على مسار التسوية السياسية نتيجة التزامها بأمن إسرائيل باعتباره أولوية قصوى تفرضها ضرورات الأمن القومي الأمريكي، فمصالح إسرائيل ومطالبها متقدمة كثيراً على أي التزام أمريكي بالموضوع الفلسطيني، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أدت استراتيجية الولايات المتحدة للتوجه نحو آسيا إلى إفساح المجال للعديد من القوى الدولية والإقليمية لتعزيز نفوذها وحضورها المؤثر في العديد من ملفات وقضايا المنطقة، وفي مقدمة هذه الدول إيران التي تمكنت من تعزيز علاقات الدعم مع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة لتصبح من أكثر الدول تأثيراً في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

- مثّل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بوابة لعودة الولايات المتحدة للشرق الأوسط في إطار إعادة تقييمها لمصالحها وتموضعها في مواجهة نفوذ وتمدد العديد من القوى الإقليمية والدولية في المنطقة.

- انحرفت سياسة ترامب تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي عن استراتيجية الولايات المتحدة في التعاطي مع صراعات وأزمات الشرق الأوسط التي تقوم على إدارة هذه الصراعات وليس حلها، لكن قرارته لحل هذا الصراع أظهرت أقصى درجات الالتزام بأمن إسرائيل.

- لم تحمل سياسة بايدن أي مضامين تؤدي إلى انتزاع المكاسب التي حققتها إسرائيل عبر قرارات ترامب، وإنما أظهرت حرصاً على حماية هذه المكاسب من خلال تجنب اتخاذ أي قرار لا يستجيب لمصالح إسرائيل، وخصوصاً في مجال سياسة الاستيطان والضم التي تنتهجها لقطع الطريق على أي مكاسب يسعى الفلسطينيون للحصول عليها عبر التسوية السياسية.

- تمثل مسألة الالتزام بأمن إسرائيل موضوع مزايدة بين مرشحي الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ولذلك لا يوجد أي فرصة لوصول رئيس أمريكي إلى البيت ينصف القضية الفلسطينية ويتبنى مطالب الشعب الفلسطيني، ولم يتميز ترامب عن بايدن في الالتزام بأمن إسرائيل إلا باستعداده المجنون لفعل أي شيء لخدمة إسرائيل، بينما أظهر بايدن دبلوماسية أكبر في إدارة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

- إن ربط مصير القضية الفلسطينية وإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني بسياسات الولايات المتحدة لن تقود إلا لمزيد من هدر الحقوق واستمرار ممارسات إسرائيل الهادفة لتكريس الاحتلال على كامل أرض فلسطين واقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، فتوالي الإدارات الأمريكية لن يحمل أي جديد في سياستها تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي باعتبارها استجابة لإرادة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، ولذلك فإن تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تبدأ بتحجيم سطوة اللوبي الصهيوني على صانع القرار الأمريكي من خلال إيجاد قوى ضغط عربية في الولايات المتحدة تعمل على موازنة النفوذ الصهيوني في البيت الأبيض، وتعزيز فرص ممارسة الولايات المتحدة دور تدخلي أكثر فاعلية وإنصافاً في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، باعتبارها الدولة الوحيدة على القادرة على الضغط إسرائيل للاستجابة لمتطلبات السلام في المنطقة.

- سارت إدارة بايدن بخطين متوازيين لإدارة موقفها من عملية طوفان الأقصى، الأول الحرص على إظهار أقصى درجات الالتزام العسكري والسياسي والدبلوماسي بأمن إسرائيل، والثاني التحشيد العسكري في البحر المتوسط لردع أي دولة في المنطقة من محاولة توسيع المواجهة العسكرية بين إسرائيل

والمقاومة الفلسطينية إلى حرب مفتوحة، وقد أظهرت ردة الفعل المتواضعة من محور المقاومة مدى استجابته للضغوط الأمريكية من مغبة الانخراط في الحرب إلى جانب المقاومة الفلسطينية، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد نجحت في جعل المقاومة في غزة تواجه الجيش الإسرائيلي لوحدها مما تسبب في مقتل عدد كبير من المدنيين الأبرياء.

- يمكن تمييز مرحلتين مرَّ بهما الموقف الأمريكي من قرارات الشرعية الدولي ذات الصلة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، الأولى مرحلة التأييد العلني لهذه القرارات، لكن الواقع أظهر دعمها لإسرائيل في انتهاك هذه القرارات وتجاهلها، أما المرحلة الثانية فتميزت بسياستها التعسفية تجاه القرارات الأممية التي تنصف مطالب الشعب الفلسطيني وتدين ممارسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، وقد مثَّلت سياسة الرئيس ترامب تجاه القضة الفلسطينية الوجه الحقيقي لموقف الولايات المتحدة من قرارات الأمم المتحدة.

المصادروالمراجع

أيوب ، ح. (2021). سياسات إدارة دونالد ترامب تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي: ذروة النفوذ المسيحي – الصهيوني. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*،)4(48 48(4).

أبو عيشة ، ن. (2018). *10 قرارات متتالية لـ"ترامب" في اتجاه تصفية القضية الفلسطينية*. موقع وكالة الأناضول. الربط الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/دولي/10-قرارات-متتالية-لترامب-في-اتجاه-تصفية-القضية-الفلسطينية-إطار/1256567

أبو هنية ، ح. (2023). *تطبيع هادئ بين السعودية وإسرائيل*. موقع صحيفة الخليج الجديد. الربط الإلكتروني: https://thenewkhalij.news/article/304043/تطبيع-هادئ-بين-السعودية-و-إسرائيل#:~:text=تطبيع%20العلاقات%20بين%20السعودية%20وإسرائيل,لن%20تنعم%20المنطقة%20بالسلم%20والأمن.

آل مياح ، ص. (2020). المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية. *مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية*، 28(4).

جرابعة ، م. (2017). *كبح الاستيطان الإسرائيلي: مكاسب القرارات الأممية وفرصها*. مركز الجزيرة للدراسات.

جمعة ، ف.، يوسف ، أ. (2020). القدس في سياسة الإدارات الأمريكية المتتالية منذ الحرب العالمية الثانية: قراءة في المواقف السياسية والسياقات العامة. *مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث*، 6(1).

خليفة ، أ. (2023). *طوفان الأقصى- مواقف رسمية أمريكية وأوروبية*. مركز الحضارة للدراسات والبحوث. الرابط الإلكتروني: https://hadaracenter.com/طوفان-الأقصى-مواقف-رسمية-أمريكية-وأور/

دودين ، هـ. (2021). *السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس ترامب تجاه القضية الفلسطينية "2017 - 2021". السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017 - 2021*. (ط1). ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

رباع ، غ. (2022). *السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب (2017 - 2021)*. *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الخليل، فلسطين.

الزيات ، خ.، عبد القادر ، ح. (2022). السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس دونالد ترامب. *مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية*، 4(4).

سكر ، أ. (2023). *عودة الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط من بوابة تل أبيب (ورقة تحليلية)*. موقع مركز ساوث 24 للأخبار والدراسات. الربط الإلكتروني: https://south24.net/news/news.php?nid=3547

سالم ، ب. (2010). *تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسط*، مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط. الرابط الإلكتروني: https://carnegie-mec.org/2010/04/15/ar-pub-40614

سلامة ، م.، الصمادي ، ل. (2022). أثر سياسة الولايات المتحدة على الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي في عهد دونالد ترامب 2017. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 49(4).

السراج ، ع. (2022). *البراغماتية الأبعد الحدود – العام الأول لسياسة إدارة بايدن تجاه الشرق الأوسط*. مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية.

السهلي ، ن. (2017). *الإدارات الأميركية والقضية الفلسطينية*. موقع منظمة التحرير الفلسطينية. الرابط الإلكتروني: http://tinyurl.com/bp9txbxu

عبد الرحيم ، س. (2022). دور الصين المتنامي في الشرق الأوسط في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية. *مجلة آفاق آسيوية*، 10.

عبد الله ، ف. (2022). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ما بين إدارتي ترامب وبايدن. *مجلة آفاق استراتيجية*، 6.

عبد الله ، خ – أبو كريم ، م. (2023). اللاجئون الفلسطينيون بين اعتراف القانون الدولي والإنكار الأمريكي – دراسة حالة: إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب. *مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث*، المجلد 8 (العدد 2).

عز العرب ، محمد. (2023). *كيف أسهمت الحرب الروسية - الأوكرانية في تعزيز نفوذ دول الشرق الأوسط؟*. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

عبد الحي ، و. (2021). *القضية الفلسطينية وفريق السياسة الخارجية الأمريكية الجديد*. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

قرط ، أ. (2022). *القضية الفلسطينية في جولة "بايدن" .. الرؤية والدلالات*. مركز رؤية للتنمية السياسية. الرابط الإلكتروني:

https://vision-pd.org/القضية-الفلسطينية-في-جولة-بايدن-ال/

قاسم ، أ. (2023). *زلزال «طوفان الأقصى» ومآسي الرئيس الأمريكي بايدن*. صحيفة القدس العربي. الرابط الإلكتروني:
https://www.alquds.co.uk/زلزال-طوفان-الأقصى-ومآسي-الرئس-الأ/

القرم ، أ. (2022). سياسة الويات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية (2022 - 2017) – إرث دونالد ترامب وحدود التغيير في عهد بايدن. *مجلة شؤون فلسطينية*.

كعوش ، م. (2018). *القرار الأممي 194 القرار الذي تحول الى مادة تفاوض تحت عنوان "تعويض المتضررين"!*. موقع صحيفة رأي اليوم. الرابط الإلكتروني:
https://www.raialyoum.com/محمود-كعوش-القرار-الأممي-194-القرار-الذي/

محمد ، م. (2022). تداعيات التنافس الصيني الهندي على النظام الأمني الإقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا في ضوء العولمة. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 50(2).

موايعية ، ف. (2021). *السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية "فترة ترامب"*. *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة العربي التبسي. الجزائر.

منصور ، ك. (2014). *قرار مجلس الأمن 242 ... حق قانوني أم جثة هامدة*. موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية. الرابط الإلكتروني:
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1636626

مصطفى ، م. (2023). *تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل: الدوافع والعوائق*. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. الرابط الإلكتروني:
https://www.madarcenter.org/تقارير/تقدير-موقف/10855-تطبيع-العلاقات-بين-السعودية-وإسرائيل-الدوافع-والعوائق

مهدي ، ع - مهنا ، ر. (2023). *الشروط السعودية للتطبيع مع إسرائيل تحرج أميركا*. مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية. الرابط الإلكتروني:
https://www.menaccenter.com/2023/07/19/الشروط-السعودية-للتطبيع-مع-إسرائيل-تح/

مرزوق ، ع. (2023). *دول الخليج وطوفان الأقصى - مواقف متباينة ومسارات متباعدة*. البيت الخليجي للدراسات والنشر. الرابط الإلكتروني:
https://gulfhouse.org/posts/6107/

المناصفة ، ف. (2023). فرص السلام قبل طوفان الأقصى وبعده. *صحيفة العرب*، (12941).

ناجح ، ص. (2023). *حرب أوكرانيا توجّه بوصلة الطاقة العالمية إلى الشرق الأوسط*. موقع صحيفة الشرق الأوسط. الرابط الإلكتروني:
https://aawsat.com/home/article/4179576/حرب-أوكرانيا-توجّه-بوصلة-الطاقة-العالمية-إلى-الشرق-الأوسط

هلال ، عليّ الدين. (2015). *الشرق الأوسط بين التراجع الأمريكي وصعود قوى التغيير في النظام الدولي*، موقع مجلة آراء الخليج. الرابط الإكتروني:
https://araa.sa/index.php?view=article&id=3612:2015-12-28-07-51-14&Itemid=172&option=com_content

ياسين ، عبير. (2021). *المزيد من الاستيطان والقليل من فرص الدولة الفلسطينية*. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

يونغ ، م. (2018). *الابتعاد عن النفوذ*. مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط. الرابط الإلكتروني:
https://carnegie-mec.org/diwan/76958

References

Hincks, J. (2020). "What a Biden Presidency Might Mean for the Israeli-Palestinian Conflict". The Time. Retrieved from https://time.com/5901257/joe-biden-israel-palestinian-conflict/

Hesham Youssef, H. (2023). 10 Things to Know: Biden's Approach to the Israeli-Palestinian Conflict. The United States Institute of Peace.
https://www.usip.org/publications/2021/06/10-things-know-bidens-approach-israeli-palestinian-conflict

Israel holds largest-ever military drill with UAE participation. (2021). Aljazeera.
https://www.aljazeera.com/news٢٠٢١/١٠/٢٥//israel-holds-largest-ever-military-drillwith-uae-participation

Makovsky, D. (2021). Bennett Meets Biden: Resetting the Tone and Discussing Differences. The Washington Institute for Near East Policy.
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/bennett-meets-biden-resetting-tone-and-discussing-differences

Saad, L. (2021). "Key Trends in U.S. Views on Israel and the Palestinians". GALLUP.
https://news.gallup.com/poll/350393/key-trends-views-israel-palestinians.aspx

US, Israel, UAE, Bahrain launch joint naval drills in Red Sea. (2021). Aljazeera.
https://www.aljazeera.com/news/٢٠٢١/١١/١١/us-israel-uae-bahrain-launch-joint-navaldrills-in-red-sea

Zanotti, J., & Margesson, R. (2023). *U.S. Resumption of Foreign Aid to the Palestinians*. Congressional Research Service (CRS).